حين يجتمع الإرهاب والفساد على مائدة واحدة

فاروق يوسف
كاتب عراقي

هناك شقان ظاهران للأزمة العراقية هما الإرهاب والفساد. وإذا أمعنا النظر في الظاهرتين سنكتشف أنهما يصدران عن الجهة نفسها، فهما في النهاية الشيء نفسه لكن لكل واحدة منهما تقنيتها الخاصة.

الإرهاب يحمي الفساد حين يشكل غطاء له، وفي المقابل فإن الفساد هو ما يمول الإرهاب بأسبابه وعدته ويمهد له.

عمليا فإن الميليشيات، التي هي تنظيمات غير قانونية ولا تعترف بسيادة أي حكومة عليها بل إنها لا تخفي ارتباطها بالحرس الثوري الإيراني، كانت قد تحولت إلى تنظيمات سياسية وفاز مرشحوها بمقاعد في مجلس النواب، فصارت تتحدث بلغة سياسية بالرغم من أنها لا تزال ممسكة بسلاحها.

بسبب ذلك التحول المظهري صار الإرهابيون وهم زعماء الميليشيات يحملون جوازات سفر دبلوماسية. ولديهم حصانة برلمانية. وهم يمثلون السلطة التشريعية.

وإذا ما عرفنا أن الجزء الأكبر من عمليات الفساد إنما يجري تحت قبة البرلمان، فإن ذلك يعني أن الإرهابيين انتقلوا بحكم مقاعدهم النيابية إلى مرحلة إدارة عمليات الفساد من خلال استعمال الوسائل الناعمة.

والغريب في الأمر أن القانون العراقي لم يقل كلمته في ما يتعلق بالازدواجية التي تنطوي عليها تلك الظاهرة. فقادة الكتل النيابية هم في الوقت نفسه زعماء ميليشيات. لا فرق بين العمل السياسي والعمل الميليشياوي.

والغريب أكثر أن الخارجين على القانون هم من أُنيطت بهم مهمة سنّ القوانين.

إنها معادلة لا تستقيم مع فكرة بناء الدولة فكيف بها، وقد فرضت نفسها بقوة الديمقراطية التي صارت صناديق الاقتراع هي المناسبة الوحيدة التي يتم من خلالها الإعلان عنها؟

الخارجون على القانون إذا موجودون في مجلس النواب لأنهم يمثلون أصوات من انتخبوهم. وهم بسبب صفتهم التمثيلية تلك يملكون القدرة على سنّ القوانين بما ينسجم مع مصالحهم.

بذلك تكون السلطة التشريعية قد استسلمت للإرهاب.

العراق بلد فريد من نوعه في ذلك المجال. فلو كانت المافيا قد استولت على السلطة التشريعية في إيطاليا لما بقي شيء من إيطاليا.

المشهد السياسي العراقي كئيب إلى درجة تدعو إلى الأسى.

فبالرغم من أن إخراج ذلك المشهد قد استند إلى سيناريو اللعبة الديمقراطية، غير أن ذلك لم يكن متقنا بطريقة مخاتلة. فمبدأ انفصال السلطات الثلاث واستقلاليتها ليس له وجود على أرض الواقع.

فالأحزاب التي مارست عمليات فسادها كانت، ولا تزال، تستمد قوتها من سيطرتها على السلطات الثلاث الضعيفة أو المستضعفة.

إذا وضعنا السلطة القضائية جانبا بسبب تسييسها، فإن رئيس السلطة التنفيذية الذي هو رئيس الحكومة لا يمكن أن يحل في منصبه ما لم تتفق على ذلك الإجراء الأحزاب التي تملك القدرة في مجلس النواب على تثبيته في منصبه أو طرده من خلال عدم حصوله على الثقة.

الإرهابيون الذين هم زعماء الأحزاب يملكون الحق القانوني في اختيار الحكومة التي تناسبهم. لذلك فإن تلك الحكومة لن تكون سوى واجهة تغطي على عمليات الفساد.

دائرة شيطانية ليس من اليسير اختراقها. فعلى أساس حلقاتها المتلاحقة بني نظام المحاصصة الطائفي والعرقي في العراق. ذلك النظام الذي اعتبرته سلطة الاحتلال الأميركي قدرا عراقيا لا مفر منه.

ستكون المطالبة بتغيير ذلك النظام انقلابا على الديمقراطية. وهنا تكمن المزحة الرثة التي فرضها الأميركيون وورطوا أنفسهم فيها.

منذ سنة 2006 وهي السنة التي تولى فيها نوري المالكي الحكم تمت مأسسة الميليشيات، وفي الوقت نفسه بدأ العمل على إرساء قواعد الدولة السرية التي تقوم بنهب المال العام في ظل إصدار قوانين لا تزال سارية حتى اليوم.

لذلك يمكن النظر إلى ما يجري اليوم باعتباره ثمرة طبيعية لعملية ديمقراطية جردت الشعب العراقي من ثرواته وأفقرته، بل إنها أثقلت العراق بمديونيّة لن تُسدّ قبل خمسين سنة.

تونس واحتياطي الصبر الاجتماعي

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي
تونسي

تقف تونس اليوم أمام تحديين مختلفين حدود التناقض، أولهما التحدي الصحي ويتجلى من خلال التوافق الطبي العريض على التمديد في الحجر الصحي إلى بداية مايو القادم، وثانيهما التحدي الاجتماعي والاقتصادي حيث لا يختلف اثنان في وجود مؤشرات تبرم مجتمعي جراء إكراهات الحجر الصحي وتكلفته الاقتصادية الباهظة.

في الأثناء، يبدو أن سعي حكومة إلياس الفخفاخ إلى شد العصا من الوسط، عبر اعتماد مقاربة شاملة تقوم على تأمين الحجر الصحي الشامل وتقديم مساعدات اجتماعية للعائلات الفقيرة، يصطدم بعدة عراقيل على رأسها عجز الحكومة عن تقدير الزمن الصحي اللازم لبداية تفكيك الحجر الصحي وعودة عجلة التنمية، المتعثرة أصلا، إلى الدوران.

ولن نجانب الصواب إن قلنا بأن الدولة التونسية برمتها في مأزق استراتيجي لم تعرفه دولة الاستقلال من قبل، ذلك أن التخفيف من الحجر الصحي قد تكون له عواقب بشرية وخيمة، كما أن الاستمرار في الاستثمار في احتياطي الصبر الاجتماعي للمواطن التونسي قد يفضي إلى حالة من التصعيد المجتمعي الخطير، وحالة الانتظار الاستراتيجي للقاحات ناجعة ضد وباء كورونا قد تطول أشهرا وربما أعواما، والرهان على استفاقة ضمير الدائنين الدوليين للمساعدة رهان خاسر قبل الخوض فيه أصلا.

حكومة الفخفاخ تسير على حافة الهاوية الاجتماعية، فاحتياطي الصبر المجتمعي في طور النفاد، والحزام المشدود على الطبقة الوسطى يكاد يتفتق، والزمن الصحي غير قابل للتأطير والتحديد

وإن أضفنا لكلّ ما سبق حالة من المراوغة القائمة على ترويج خطاب "ما بعد كورونا" وتأثيث مخيال خطابي عن قُرب تجاوز الأزمة دون تقديم مؤيدات واقعية له، فإنّ كل المؤشرات تؤكد أن الظرف صعب ومُقلق أيضا، فالكثير من الحروب تُكسب بتوجيه خطاب الهزيمة ضد العدو، ولكن الكثير من الحروب أيضا تُخسر بتوجيه خطاب النصر المتسرع والانتشاء الجمعي للأنصار.

لسنا في وارد تقييم الخطاب الاتصالي العام لحكومة الفخفاخ ولا لوزارة الصحة، ولكن أن تروج الحكومة لخطاب ما بعد الأزمة ونحن في خضمها، وقد نكون لم نصل بعد إلى ذروتها فهو من ضرب السراب الخطابي الذي كثيرا ما عانى منه الرأي العام التونسي خلال كافة المراحل السياسية وإن بتفاوت.

الآن، تدخل حكومة الفخفاخ مرحلة جديدة من منظومة شد الحزام، عبر إصدارها حزمة قرارات تبدأ من إلغاء وصولات الأكل والنقل للموظفين العموميين، إضافة إلى اقتطاع يوم عمل من القطاعين الحكومي والخاص، فيما تشير مناشير صادرة من وزارة المالية التونسية إلى وزارة تكنولوجيا الاتصال إلى توجه رسمي لتعليق الترقيات والانتدابات في الوظيفة العمومية.

في ذات السياق تتحدث مصادر مطلعة عن إمكانية زيادة في الأداءات وفق الدخل الشهري والسنوي، وهو ما سبق وأن أشار إليه الفخفاخ في تصريح صحافي سابق.

المفارقة أن كافة الحكومات التونسية وبلا استثناء، فرضت على الطبقة المتوسطة نفس الإكراهات التي فرضها صندوق النقد الدولي عليها، لنكون في الأخير حيال صورتين متطابقتين، دولة مفقرة بفعل الديون الثقيلة، وطبقة وسطى معدمة بفعل الأداءات المستمرة والمتواصلة.

ولا غرو، أن تمارس حكومة الفخفاخ ذات السياسات الاقتصادية المعتمدة سابقا، لا فقط لأن الوضع الحالي هو وضع أزمة استراتيجية يصعب بمقتضاها اجتراح سياسات جديدة، بل أيضا لأن كافة الحكومات استبطنت الحلول البسيطة والسهلة ولم تتجرأ على خوض الحرب الحقيقية على الفاسدين والمهربين والمحتكرين.

تسير حكومة الفخفاخ على حافة الهاوية الاجتماعية، فاحتياطي الصبر المجتمعي في طور النفاد، والحزام المشدود على الطبقة الوسطى يكاد يتفتق، والزمن الصحي غير قابل للتأطير والتحديد، في ظل انعدام وجود لقاح في المدى المنظور.

وعوض أن تتحدث الحكومة عن ما بعد كورونا، عليها أن تجد حلولا اقتصادية واجتماعية في ظل كورونا، وألا تفكر بمنطق دولة الجباية حيث تفرض على المواطن والشركات المتوسطة دائرة مغلقة من الأداءات المجحفة، دون أن تقدم في المقابل مشاريع صحية وتعليمية وسكنية تشعره بقيمة الأداءات وبقيمة الدولة التي تستقي منه هذه المداخيل.

فلئن كانت إدارة الأزمة تقوم على التعاقد الاجتماعي لتقاسم الأعباء، فهذا العبء الاقتصادي الثقيل يجب أن يُوزع على كافة النشيطين في الدولة التونسية، ويجب أن يُبرم في ظل دولة المواطنة والحقوق والواجبات، لا دولة الجباية أو دولة الريع الجبائي.

ما يستهدف الدولة التونسية حاليا، كامن في تحولها إلى إدارة جباية وماكينة لاستخراج الفواتير، دون قراءة عميقة لخطورة هذا النموذج على هيبة المؤسسات الوطنية، وعلى المواطن الذي لن ينظر إلى الدولة بمنظور المواطنة المبنية على الحقوق والواجبات، بل من زاوية القلق والتذمر حيث تصبح قرينة لجمع الأداءات لا لخلق الثروات، ومتلازمة مع تجميع الجباية لا لتجميع المواطنين على تعاقد اجتماعي واحد.

الجزائر.. مغامرة الانضمام إلى طريق الحرير الصينية

أزراج عمر
كاتب جزائري

هل تغامر الجزائر في مرحلة الرئيس عبدالمجيد تبون باستبدال سياساتها التقليدية المتمثلة في تنويع علاقاتها مع الدول المحورية في العالم، بسياسات الارتماء في أحضان الصين؟ وهل يعني هذا أن الجزائر ستستبدل التبعية للرجل الأوروبي بالتبعية للرجل الآسيوي؟ وهل ستقف فرنسا، ومعها أوروبا، مكتوفة الأيدي، أم أنها ستلجأ مجتمعة إلى استخدام مختلف أوراق الضغط لديها وسياسات لي ذراع رجل شمال أفريقيا المريض؟

هذه هي الأسئلة التي طرحها المراقبون السياسيون في هذا الأسبوع بعد أن أعلن الوزير الأول الجزائري عبدالعزيز جراد، على نحو غير متوقع، عن موقف لا أحد يدري إذا كان ترجمة حقيقية لموقف رئاسة الدولة ومختلف الجهات التي تتحكم فعليا في صنع القرار السياسي الوطني أم لا؟

جاء في تصريح جراد أن الجزائر تقترب من الانضمام إلى طريق الحرير الصينية، وبرر ذلك بتعاون الصين السلس مع السلطات الجزائرية بواسطة تقديم المساعدات الطبية لها لمحاربة فايروس كورونا. من الواضح أن هذا المبرر الذي قدمه الوزير الأول الجزائري غير منطقي لأن المعونة المالية الهزيلة التي خص بها الاتحاد الأوروبي الجزائر (75 مليون أورو) لم تكن مطلوبة أصلا، خاصة وأن الجزائر في نظر أبنائها والاتحاد الأوروبي ليست فقيرة بل هي دولة نفطية محورية ولها احتياطي من العملة الصعبة يكفي في المدى القريب للتعامل بمرونة مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي تنجر عن ظهور وباء كورونا في البلاد وسقوط الضحايا.

وفي هذا الخصوص انتقد الناشطون في وسائل التواصل الاجتماعي ومعهم عدد من أحزاب المعارضة قبول القيادة السياسية الجزائرية بهذا النوع من المعونات التي تنال من كبرياء الشعب الجزائري، وتظهر البلاد أمام الرأي العام الوطني والإقليمي كدولة "مغبونة" ومتسولة، في الوقت الذي تصنف الجزائر ضمن الدول التي تملك الثروة.

من الملاحظ أن تصريحات عبدالعزيز جراد قد قوبلت بنقد أوروبي صريح، وفي هذا الخصوص سجلت وسائل الإعلام الجزائرية التابعة للقطاع الخاص والقريبة من النظام الجزائري أن قيادات فرنسا بشكل خاص والاتحاد الأوروبي بشكل عام قد أبدت انزعاجها من السلوك الجزائري، ما يعني أن أفق العلاقات الجزائرية – الأوروبية قد يشهد توترا، وربما تحولا خطيرا في الشهور القليلة القادمة، إذا مضت الجزائر قدما في طريق الانضمام الرسمي إلى طريق الحرير الصينية.

وهنا نتساءل هل تقدر الجزائر أن تقامر بعلاقاتها مع أوروبا وأن تلغي بجرة قلم الاتفاقيات المبرمة رسميا مع فرنسا والاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات الحيوية في الاقتصاد والصناعة والتعليم وغير ذلك؟

عمليا فإن الإقدام على مثل هذه الخطوة سوف يؤدي دون شك إلى فرض فرنسا ومعها دول الاتحاد الأوروبي عقوبات صارمة توجه بطرق مختلفة لضرب عصب التنمية الوطنية الجزائرية، ما سيتسبب حتما في إلحاق الأضرار بالأمن الاقتصادي الجزائري الهش، ويمكن أن يطور الاتحاد الأوروبي آليات معاقبة الجزائر أيضا في صورة ممارسة ضغوط سياسية قوية أخرى لها علاقة بالحراك الشعبي الذي يوجد في حالة هدنة مؤقتة ولكنه ينتظر انتهاء أزمة كورونا ليعود إلى الواجهة السياسية، فضلا عن إمكانية استخدام أوراق أخرى ضد الجزائر لها صلة وطيدة بالنزاعات القديمة – الجديدة المعروفة في المنطقة المغاربية.

التلويح بإحداث قطيعة راديكالية مع فرنسا والاتحاد الأوروبي هو مجرد تعبيرات عاطفية ومجرد طعم للاستهلاك المحلي، ولا يمكن أن يترجم إلى واقع مادي

ولكن تحليلات المراقبين السياسيين الجزائريين تقلل من أهمية تصريحات عبدالعزيز جراد المتضمنة تلويحه بإحداث قطيعة راديكالية مع فرنسا والاتحاد الأوروبي حيث يرون أنها تعبيرات عاطفية ومجرد طعم للاستهلاك المحلي، ولا يمكن أن تترجم إلى واقع مادي. وتستند حجة هؤلاء إلى عدة عوامل متضافرة في مقدمتها أن سياسات الجزائر التقليدية تتميز بأنها غير انقلابية كما أنها مصفحة ببراغماتية تنويع علاقاتها الدولية، إذ من الصعب أن يشطب الوزير الأول جراد هذا التقليد السياسي الجزائري، ويستبدله عشوائيا بعلاقات منفردة لا تأخذ بعين الاعتبار العواقب الوخيمة التي ستترتب عليها.

ويرى هؤلاء المراقبون أيضا أن التعقيدات الراهنة التي يعاني منها الوضع الجزائري العام لا تسمح بمغامرات غير محسوبة لا تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الحقائق الثابتة، وفي طليعتها التزام الجزائر منذ استقلالها بشكل خاص بمبدأ عدم الانحياز الذي يتعارض مع الانسياق في صراعات القوى العظمى والمحورية.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن الجزائر لا تقدر بمفردها أن تلغي اتفاقيات إفيان، والعقود المبرمة في مجالات النفط، والاستيراد المتبادل، أو تتجاهل عاملا محوريا آخر وهو عامل الجالية الجزائرية في فرنسا وأوروبا التي تقدر بخمسة ملايين جزائري، علما أن لهذه الجالية تأثيرا حقيقيا على الاقتصاد الوطني المشروط باستقرار العلاقات الجزائرية الفرنسية – الأوروبية.

وفي الحقيقة فإن النقد الموجه للوزير الأول الجزائري بخصوص تصريحاته المذكورة يفسر، أوروبيا وغربيا، بأنه زج بالجزائر في الصراع بين الاتحاد الأوروبي، وبين الصين الأمر الذي سيحولها إلى خصم مباشر للغرب الذي ما فتئ يحذر من أن الهدف الحقيقي من وراء تحركات الصين تجاه الجزائر وغيرها من الدول بشمال أفريقيا وامتداداته إلى العمق الأفريقي والعالم العربي، يرمي إلى زحزحة دول أوروبا من الفضاء الأفريقي والمغاربي والعربي بالشرق الأوسط وتوظيف ذلك صينيا من أجل رسم نظام عالمي جديد بقيادتها.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk